الفصل الاول: اساسيات تمهيدية

أولا: مفهوم علم الاقتصاد

أصبحت كلمة (اقتصاد) من الكلمات الاكثر تداولا وشيوعا في العالم المعاصر، وأصبح الاعتقاد بتقدم الحياة البشرية يرتكز أساساً على مدلول هذه الكلمة ونطاقها وفاعليتها وكفائتها، فدراسة علم الاقتصاد هي التي تدلنا على معرفة اسباب هذا التقدم وسبله.

وان كلمة الاقتصاد مأخوذة بالأصل من اللغة اليونانية وهو مشتق من كلمتين يونانيتين هما اوكيوس (Oikous)التي تعني المنزل ونوموس (Nomos) التي تعني التدبير أو الحكم إو القانون، وأول من استخدمها أرسطو (384-322ق م) في مؤلفاته إذ تشير أصلا الى الطريقة التي تستطيع بها ربة البيت استغلال دخلها بأفضل شكل ممكن وبالتالي فأن كلمة الاقتصاد تعني علم تدبير المنزل.

وقد عرف علم الاقتصاد بأكثر من تعريف وذلك بسبب اختلاف الاتجاهات الفكرية للاقتصاديين، فمنذ نشأت هذا العلم ساد اعتقاد بأنه يختص بدراسة الوسائل التي يمكن للامة بواسطتها من ان تغنى ماديا وهذا الاعتقاد استمد من كتاب **"ثروة الامم"** للاقتصادي الاسكتلندي ادم سمث (1723- 1790) الذي نشر عام 1776.

غير أن الاقتصادي الانكليزي الفريد مارشال (1842 – 1790) عرف علم الاقتصاد بأنه **" ذلك العلم الذي يدرس بني الانسان في أعمال حياتهم العادية"** ، وهو يبحث في جانب النشاط الفردي والاجتماعي الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات.

ويرى مارشال أن علم الاقتصاد **"هو دراسة للثروة من جهة ودراسة للإنسان من جهة اخرى"**

وعرفه بيجو بانه **"ذلك العلم الذي يدرس الرفاهية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية هي جزء من الرفاهية العامة"**

من ناحية أخرى ذهب الاقتصاديون الاشتراكيون باتجاه اخر في تعريفهم لعلم الاقتصاد فقد عرفه أوسكار لانكة بأنه **"العلم الذي يهتم بدراسة القوانين الاجتماعية التي تهيمن على انتاج الوسائل المادية لإشباع الحاجات الانسانية وتوزيعها وأنه يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين".**

وفي التاريخ المعاصر حاول عدد من الاقتصاديين تعريف هذا العلم، يتقدمهم العلامة الشهيد السيد محمد باقر الصدر الذ عرف علم الاقتصاد بانه **"العلم الذي يتناول تفسير الحياة الاقتصادية واحداثها وظواهرها وربط تلك الاحداث والظواهر بالأسباب والعوامل الهامة التي تتحكم فيها"** وهذا التعريف عد الافضل بين تعاريف العلم الحديث.

ثانيا: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى:

لعلم الاقتصاد علاقة وثيقة بالعديد من العلوم الاجتماعية والتطبيقية والعلوم الاخرى:

1. علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة

ان علم الاقتصاد يتصل بالدولة وسياساتها ومؤسسانها وكيفية تمويلها وادارة ضرائبها .....الخ كذلك يهتم علم السياسة بمبادئ الحكم والتنظيمات السياسية ويدرس كيفية اتخاذ القرارات ،مثلاً اتخاذ قرار الحرب الذي هو قرار سياسي لكنه يحمل في طياته حقائق ونتائج اقتصادية هامة، وهنا يكون للاقتصادي دور مهم لصانع القرار السياسي في كيفية تحقيق هذا القرار من الناحية الاقتصادية، كتعبئة الموارد الاقتصادية لخدمة المجهود الحربي وكيفية استخدام وسائل الحرب الاقتصادية ضد العدو كالحصار الاقتصادي والمقاطعة الاقتصادية ونظام الشراء المانع والاتجار غير الشروع.

2. علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون

يمثل علم القانون قواعد تنظم العلاقات بين افراد المجتمع او بين الافراد والحكومة او بين السلطات داخل الدولة او بين الدولة والدول الاخرى . ولهذا فالعلاقة بين هذين العلمين ذات تأثير متبادل ، فالتشريعات القانونية ذات تأثير كبير في الاوضاع الاقتصادية ، على سبيل المثال اتخاذ المشرع قرار تحديد حد أقصى للملكية الزراعية يؤدي الى إعادة توزيع دخول الافراد في المجتمع ، او إصدار المشرع قانوناً يقضي بفرض رسوم كمركية معينة على الواردات من السلع الاستهلاكية التي لها مثيل ينتج في البلاد يؤدي الى حماية الصناعة الوطنية وتشجيعها . كما ان التطورات والاحداث الاقتصادية هي الاخرى تؤثر في حركة التشريعات القانونية ، على سبيل المثال عند حدوث التضخم الجامح في الاقتصاد فإن معالجته تقتضي اصدار قوانين ذات طابع نقدي ومالي وتجاري تقود لمواجهة هذه المشكلة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

3. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الطبيعية والاجتماعية والنفسية

ما دامت الفعاليات الاقتصادية كالإنتاج ذات العلاقة بعوامل الانتاج، فاستخدام الارض تحت ظروف معينة تحمل في طياتها قانون الغلة المتناقصة، وهذا القانون له علاقة بعلم الطبيعة، كما ان بعض المشاكل الاقتصادية كانخفاض الاجور ومستوى المعيشة للأفراد يقود الى مشاكل اجتماعية، لذا تكون هنالك علاقة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع.

ولعلم الاقتصاد علاقة وثيقة مع علم النفس إذ أن علم النفس يبحث في تصرفات الافراد الشخصية والعوامل التي تدفعهم لتصرف معين دون غيره وان تصرفات الافراد تؤثر الى حد بعيد على الوضع الاقتصادي في المجتمع، على سبيل المثال يهتم الباحث الاقتصادي في استنتاج كيفية انعكاس رغبات واذواق المستهلكين في مقدار وماذا يفعلون بدخولهم العالية وما ينفقون منها على شراء السلع والخدمات المختلفة.

4. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الادارية

ان لعلم الاقتصاد علاقة وثيقة بـ (ادارة الاعمال) فكليهما فلكليهما صلة بالنظام الاقتصادي خاصة فيما يتعلق بالمشاريع رغم أن وجهات نظرهما وطرائق تحليلهما يختلفان اختلافا صميميا.

فعلم الاقتصاد يدرس النظام الاقتصادي ككل وليس جزء منه وهو علم هدفه الحصول على المعرفة والكيفية التي يعمل بها النظام المذكور، وبشكل ادق بالكيفية التي يقوم بها بوظائف الانتاج والتوزيع والاستهلاك في الاقتصاد والنتائج المترتبة على ذلك، في حين ان ادارة الاعمال تهدف الى كيفية ادارة المشروع بكفاءة وهدفها الرئيس في النظام الرأسمالي هو تعظيم ارباح المشروع أو النمو أو كليهما.

ثالثا: المشكلة الاقتصادية

1. طبيعة المشكلة الاقتصادية

ان جوهر المشكلة الاقتصادية هي الندرة النسبية والتي يقصد بها ندرة وسائل اشباع الحاجات، وان وسائل الاشباع هي الموارد المتوفرة والتي تكون محددة مقارنة بالحاجات التي يرغب الانسان في الحصول عليها والتي تكون متعددة، وبذلك تحصل المشكلة الاقتصادية، ويلجأ الانسان في

هذه الحالة الى الاختيار بين الاستعمالات البديلة فتكون الاولوية في الاشباع الى الحاجات الاكثر الحاحا.

وبمعنى اخر ان المشكلة الاقتصادية تتكون من عنصرين هما الحاجات المتعددة والموارد المحدودة لإشباعها، لذلك ان تعدد الحاجات وندرة الموارد تجعل الشخص يرتب سلم اولوياته في اشباع الحاجات التي تعطي اقصى اشباع ثم الاقل فالأقل وهكذا، لذا فأن تخصيص الموارد في اشباع حاجات معينة تعني التخلي عن اشباع حاجات أخرى.

ولا يمكن ان يصل الانسان الى حد الاشباع التام مهما بلغ مستوى اقتصاده وحجم موارده وبمختلف النظم الاقتصادية للدول ، إلا إستثناءات في بعض الوسائل (الموارد) التي توفرها الطبيعة كالهواء الذي يحصل عليه الانسان ويشبع حاجته منه اشباعاً كاملاً بدون ثمن او ماء البحر والتي يطلق عليها تسمية (السلع الحرة) ، أي لا توجد مشكلة اقتصادية بين الانسان وتلك السلع.

مما تقدم سابقا لطبيعة المشكلة الاقتصادية يمكن ان نستخلص مجموعة من الخصائص ومن أهمهما:

أ. الندرة:

الندرة تعتبر الخاصية المميزة للمشكلة الاقتصادية، فلولا ندرة الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباع الحاجات لما نشأت أية مشكلة على الاطلاق، والندرة التي نعيشها هي الندرة النسبية لا الندرة المطلقة، ويمكن تقسيم الموارد الاقتصادية الى نوعين هما : الموارد الطبيعية التي توجد عادة في الطبيعة، والموارد البشرية التي تتمثل في الانسان بوصفه العامل الفعال في النشاط الاقتصادي .

ب. الاختيار

توجد للأفراد رغبات (أذواق) عديدة في حاجة الى الاشباع وهذه الاذواق تتنافس فيما بينها حول الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة فهي تتضارب مع بعضها بحيث تجعل الانسان دائما تحت ضغط الحاجة الى الاختيار بين ايها يقوم بإشباعه وايها يضحي به ويتخلى عنه، ومن ثم فالمشكلة الاقتصادية في جوهرها تنشأ عن الحاجة الى الاختيار بين

الاستعمالات البديلة للموارد المختلفة، وهكذا يتضح ان صلاحية وسائل الاشباع لإستخدامات بديلة يزيد من حدة المشكلة الاقتصادية.

ت. التضحية:

وهي خاصية مميزة للمشكلة الاقتصادية تأتي لتعدد الحاجات الانسانية تعددا يحول دون اشباعها كلها نظرا لان وسائل اشباعها محدودة وعليه يجب التضحية ببعض الرغبات الاقل اهمية في سبيل اشباع رغبات اخرى والتي تكون اكثر اهمية.

رابعا: النظام الاقتصادي The Economic system

تعني كلمة (System) نظاما أو منظومة وفي المعجم الوسيط باللغة العربية نسق الشيء نسقا، فالنظام يعني الانتظام ضمن ترتيب وآلية معينة من خصائصها التنظيم والتوازن والنزوع نحو الاستقرار.

ومن ذلك يمن أن نستنتج أن مفهوم النظام الاقتصادي يعني (ذلك الكل المركب من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي ويتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لا شباع الحاجات الانسانية)، ويهدف النظام الاقتصادي الى تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرق انتاجها وكيفية توزيعها، وبصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادي الذي يتبعه المجتمع فأن عملية الانتاج وكيفية توزيعها تنتج عنه مشاكل وتعقيدات يتطلب حلها تنسيقا وتخطيطا وهذه المشاكل يمكن حصرها فيما يلي:

ماذا ينتج ، وكم ينتج، وكيف ينتج، لمن ينتج، وكل نظام يجيب على الاسئلة أعلاه بطريقته الخاصة، فتنظيم النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يختلف عما هو في النظام الاشتراكي وان النظام الاقتصادي الخاص بأي بلد يعتمد على من هو المالك للثروة **"الافراد أم الدولة"**، وبناءا على ملكية الثروة هنالك ثلاثة أنواع من الانظمة الاقتصادية هي:

1. نظام المشروع الحر (الرأسمالي) Free Enterprise

وفيه تكون جميع الثروات مملوكة للإفراد، وان المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تحل من خلال ميكانيكية (آلية الاسعار) والتي تعني ان التغيرات في حاجات المستهلكين يؤدي الى تغيرات الاسعار وان التغيرات في الاسعار تقود الى تغيرات في الانتاج (العرض) لذا فأن

التغيرات في الحاجات تؤدي الى تغيرات في الانتاج وبالتالي في العرض، وهذا النظام يدعى نظام سيادة المستهلك.

2. **نظام الاقتصاد المخطط (الاشتراكي) Planned economic**

ان مشاكل الانتاج و، ماذا وكم وكيف، وكذلك مشاكل التوزيع هي لمن وكيف وكم، تحل من خلال سلطة التخطيط المركزية في الدولة وذلك استنادا الى الملكية الاجتماعية للثروة.

3. **نظام الاقتصاد المختلط Mixed economic**

في نظام المشروع الحر تؤخذ القرارات من قبل الافراد، وفي الاقتصاد المخطط من قبل الدولة، لكن في الاقتصاد المختلط بعض القرارات تتم من قبل الدولة (القطاع العام) وبعضها الآخر من قبل القطاع الخاص.